ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Asst. Lect. Abeer Taraf Razzaq

Wasit University – College of Administration and Economics

Email: Arazak@uowasit.edu.iq

Keywords:

Voter Records, Manipulation, Integrity, Trust, Elections

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 14. Jun.2026

Revised 16. Jul.2026

Accepted 20. Jul.2026

Published 25. Nov.2026

The possibility of manipulation in voter registers and its implications for electoral integrity and public trust: a field study

A B S T R A C T

This study aimed to examine the possibility of manipulation in voter registration records and its implications for electoral integrity and public trust from the perspective of citizens in Al-Kut City, Wasit Governorate. The study was based on the importance of voter registration records as a fundamental component of the electoral process, ensuring fair political participation and strengthening the legitimacy and credibility of elections. The descriptive-analytical approach was adopted, and a questionnaire was administered to a stratified random sample of 400 eligible voters. The findings revealed a high level of concern regarding potential errors or manipulation in voter registration records, with a mean score of 3.93. Perceptions of electoral integrity were found to be moderate, with a mean score of 3.11, while public trust recorded a moderate level tending toward decline, with a mean score of 3.07. Statistical analysis indicated a strong negative correlation between perceptions of manipulation in voter records and public trust ($r = -0.71$), suggesting that increased doubts about the accuracy of voter records are associated with lower levels of trust in electoral institutions. The study concluded that the credibility and accuracy of voter registration records are essential for strengthening electoral integrity and enhancing confidence in democratic institutions. It recommended regular updating of voter records, greater transparency in registration and verification procedures, improvement of electoral data management systems, and expansion of voter awareness programs to promote public trust and political participation.

© 2026 EDUJ, College of Education for Humans Sciences, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol65.Iss2.5416

إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وانعكاساتها على النزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية دراسة ميدانية

م.م. عبير ترف رزاق
جامعة واسط ـ كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وانعكاساتها على النزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية من وجهة نظر المواطنين في مركز مدينة الكوت بمحافظة واسط. وانطلقت الدراسة من أهمية سجلات الناخبين بوصفها أحد المرتكزات الأساسية للعملية الانتخابية، لما تؤديه من دور محوري في ضمان عدالة المشاركة السياسية وتعزيز شرعية الانتخابات ومصداقيتها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات من عينة عشوائية طبقية بلغت (٤٠٠) مبحوث من المواطنين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات. أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من التصورات المتعلقة بإمكانية وجود أخطاء أو تلاعبات محتملة في سجلات الناخبين، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (٣.٩٣)، في حين جاء مستوى النزاهة الانتخابية بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٣.١١)، كما سجلت الثقة المجتمعية مستوى متوسطاً مائلاً إلى الانخفاض بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٧). وكشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين إدراك المواطنين لإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين ومستوى الثقة المجتمعية، حيث بلغ معامل الارتباط (−٠.٧١). وتوصلت الدراسة إلى أن سلامة السجل الانتخابي تمثل عاملاً أساسياً في تعزيز النزاهة الانتخابية وترسيخ الثقة بالمؤسسات الديمقراطية. وأوصت بضرورة تحديث السجلات الانتخابية بصورة دورية، وتعزيز الشفافية في إجراءات التسجيل والتدقيق، وتطوير نظم إدارة البيانات الانتخابية، فضلاً عن توسيع برامج التوعية الانتخابية بما يسهم في رفع مستويات الثقة المجتمعية وتعزيز المشاركة السياسية.

الكلمات المفتاحية :سجلات الناخبين، التلاعب، النزاهة، الثقة، الانتخابات.

١. المقدمة

تُعد الانتخابات من أهم الآليات الديمقراطية التي تعتمدها الدول الحديثة في تنظيم عملية انتقال السلطة وتحقيق المشاركة السياسية للمواطنين، إذ تمثل الأداة القانونية والدستورية التي تُترجم من خلالها إرادة الشعب إلى مؤسسات سياسية وتشريعية وتنفيذية تمارس السلطة نيابة عنه. ولا تنحصر أهمية الانتخابات في كونها وسيلة لاختيار الحكام أو ممثلي الشعب فحسب، بل تتجاوز ذلك لتشمل دورها في تعزيز الاستقرار السياسي وترسيخ قيم المواطنة والمشاركة والشفافية والمساءلة، فضلاً عن إسهامها في تحقيق الشرعية السياسية للمؤسسات الحاكمة. لذلك فإن نجاح أي عملية انتخابية يعتمد بصورة كبيرة على مدى نزاهة الإجراءات التي تسبق عملية الاقتراع وترافقها وتليها، وفي مقدمة هذه الإجراءات عملية إعداد وتنظيم وتحديث سجلات الناخبين التي تشكل الأساس القانوني والإداري الذي تُبنى عليه العملية الانتخابية بأكملها (Norris, 2014).

ويُنظر إلى سجل الناخبين بوصفه أحد أهم عناصر الإدارة الانتخابية، لأنه يمثل قاعدة البيانات الرسمية التي تحدد الأشخاص المؤهلين للمشاركة في الانتخابات. ومن ثم فإن دقة هذا السجل وشموليته وشفافيته تعد من المتطلبات الأساسية لضمان نزاهة الانتخابات وعدالتها. فالسجل الانتخابي السليم يضمن تمكين المواطنين من ممارسة حقهم الدستوري في التصويت، كما يسهم في منع حالات التكرار أو التصويت غير المشروع ويعزز مبدأ المساواة بين الناخبين. وفي المقابل،

فإن وجود أخطاء أو ثغرات أو احتمالات للتلاعب في سجلات الناخبين يمكن أن يثير الشكوك بشأن سلامة العملية الانتخابية برمتها ويؤثر سلباً في مستوى ثقة المواطنين بالمؤسسات الانتخابية ونتائج الانتخابات (International IDEA, 2020).

وقد ازداد الاهتمام خلال العقود الأخيرة بمسألة النزاهة الانتخابية نتيجة التحولات السياسية والديمقراطية التي شهدتها العديد من دول العالم، حيث أصبحت سلامة السجلات الانتخابية ودقة البيانات المتعلقة بالناخبين من أبرز المؤشرات التي يُقاس من خلالها مستوى نزاهة الانتخابات وجودتها. كما أن التطور التقني الذي رافق عمليات التسجيل الإلكتروني وتحديث قواعد البيانات الانتخابية أوجد فرصاً كبيرة لتحسين كفاءة الإدارة الانتخابية، إلا أنه في الوقت نفسه أوجد تحديات جديدة تتعلق بأمن المعلومات وحماية قواعد البيانات من الأخطاء أو الاختراق أو التلاعب المحتمل(James, 2019) .

وفي العراق، اكتسبت قضايا النزاهة الانتخابية أهمية خاصة خلال السنوات الماضية نتيجة تعدد الاستحقاقات الانتخابية وتزايد الاهتمام الشعبي والإعلامي بمختلف مراحل العملية الانتخابية. وقد برزت سجلات الناخبين بوصفها إحدى القضايا التي تتكرر حولها النقاشات والجدل خلال المواسم الانتخابية، إذ ترتبط بها العديد من التساؤلات المتعلقة بدقة البيانات وإجراءات التحديث ومدى قدرة المؤسسات الانتخابية على ضمان سلامة السجل الانتخابي. وانعكس ذلك على مستوى الثقة التي يمنحها المواطنون للمؤسسات الانتخابية وللنتائج التي تسفر عنها الانتخابات، الأمر الذي جعل موضوع الثقة المجتمعية أحد الموضوعات المحورية المرتبطة بمستقبل العملية الديمقراطية في العراق.

وتتجلى أهمية دراسة هذه القضية في محافظة واسط، ولا سيما في مركز مدينة الكوت، لكونها تمثل المركز الإداري والسياسي والاقتصادي للمحافظة، وتضم تنوعاً سكانياً واجتماعياً وثقافياً يجعلها ميداناً مناسباً لدراسة اتجاهات المواطنين وتصوراتهم بشأن القضايا الانتخابية. كما أن دراسة العلاقة بين إدراك المواطنين لإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين ومستوى الثقة بالنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية تمثل مدخلاً مهماً لفهم طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسات الانتخابية، والكشف عن العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية والاستقرار الديمقراطي.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز مشكلة الدراسة في وجود تباين واضح في مواقف المواطنين واتجاهاتهم تجاه سلامة سجلات الناخبين ومدى تأثيرها في نزاهة الانتخابات. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات المعنية في تنظيم السجل الانتخابي وتحديثه، ما تزال هناك تصورات ومخاوف لدى بعض المواطنين بشأن احتمالية وجود أخطاء أو حالات تلاعب أو ضعف في إجراءات التحديث والتدقيق، وهو ما قد ينعكس على مستوى الثقة بالعملية الانتخابية ومخرجاتها. ومن هنا تنطلق الدراسة الحالية من تساؤل رئيس يتمثل في معرفة طبيعة العلاقة بين إدراك المواطنين لإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وبين مستوى الثقة بالنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية لدى سكان مركز مدينة الكوت.

وتكتسب الدراسة أهميتها العلمية من تناولها أحد الموضوعات الحديثة نسبياً في حقل علم الاجتماع السياسي والدراسات الانتخابية، والمتمثل في العلاقة بين إدارة السجلات الانتخابية والنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية. كما تكتسب أهميتها التطبيقية من إمكانية الإفادة من نتائجها في تطوير آليات إدارة سجلات الناخبين وتعزيز الشفافية الانتخابية وبناء جسور الثقة بين المواطنين والمؤسسات المسؤولة عن إدارة الانتخابات. فضلاً عن ذلك، فإن الدراسة تسهم في سد جانب من النقص في الدراسات الميدانية العراقية التي تناولت هذا الموضوع من منظور اجتماعي، ولا سيما على مستوى محافظة واسط.

وفي ضوء ذلك تسعى الدراسة إلى التعرف على تصورات المواطنين بشأن إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين، وقياس مستوى الثقة المجتمعية بالنزاهة الانتخابية، والكشف عن طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، فضلاً عن تحليل

تأثير الخصائص الديموغرافية للمواطنين في تشكيل اتجاهاتهم نحو هذه القضية، وصولاً إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات الانتخابية وتطوير الإجراءات المرتبطة بإدارة السجلات الانتخابية.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن إدراك المواطنين لوجود إمكانية للتلاعب في سجلات الناخبين يرتبط بصورة معنوية بمستوى الثقة بالنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية، وأن ازدياد الشكوك المتعلقة بسلامة السجل الانتخابي يؤدي إلى انخفاض الثقة بالمؤسسات الانتخابية، في حين تسهم الشفافية والدقة في إدارة السجلات الانتخابية في تعزيز الثقة العامة وزيادة القبول المجتمعي بنتائج الانتخابات.

وتتحدد الدراسة مكانياً بمركز مدينة الكوت في محافظة واسط، وبشرياً بالمواطنين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات، وزمانياً خلال عام ٢٠٢٦، أما موضوعياً فتتمحور حول دراسة إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وانعكاساتها على النزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية.

ولأغراض الدراسة يُقصد بسجلات الناخبين قاعدة البيانات الرسمية التي تضم أسماء المواطنين المؤهلين قانونياً للمشاركة في الانتخابات وتستخدم في تنظيم عملية التصويت وإدارة العملية الانتخابية(International IDEA, 2020) . كما يُقصد بالنزاهة الانتخابية مجموعة المعايير والإجراءات التي تكفل إجراء الانتخابات بصورة حرة وعادلة وشفافة تعكس الإرادة الحقيقية للناخبين(Norris, 2014) . أما الثقة المجتمعية فتعبر عن درجة اطمئنان المواطنين إلى نزاهة المؤسسات العامة وقدرتها على أداء وظائفها بصورة عادلة وفعالة(Putnam, 2000) ، في حين يُقصد بالتلاعب الانتخابي أي ممارسة أو إجراء يهدف إلى التأثير بصورة غير مشروعة في البيانات أو الإجراءات أو النتائج الانتخابية بما يحقق مصالح معينة على حساب مبادئ العدالة والنزاهة الانتخابية(Birch, 2011) .

٢. الإطار النظري للدراسة

تُعد العملية الانتخابية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية الحديثة، إذ تمثل الأداة التي يتم من خلالها تحويل الإرادة الشعبية إلى مؤسسات سياسية تمارس السلطة وتمثل المواطنين. ولا يقتصر نجاح الانتخابات على إجراء عملية الاقتراع فحسب، بل يعتمد على مجموعة متكاملة من الإجراءات القانونية والإدارية والتنظيمية التي تبدأ قبل يوم التصويت بمدة طويلة، وفي مقدمة هذه الإجراءات إعداد سجلات الناخبين وتنظيمها وتحديثها بصورة مستمرة. ومن هنا أصبحت سجلات الناخبين تمثل أحد أهم العناصر التي تستند إليها نزاهة العملية الانتخابية، لأن أي خلل أو نقص أو تلاعب محتمل فيها يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة في عدالة الانتخابات ومصداقيتها، وينعكس بالتبعية على مستوى الثقة المجتمعية بالمؤسسات السياسية والانتخابية.

وتشير الأدبيات الانتخابية إلى أن سجلات الناخبين تمثل قاعدة البيانات الرسمية التي تضم أسماء المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية اللازمة للمشاركة في الانتخابات، وتُعد المرجع الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسات الانتخابية في تنظيم عملية التصويت وتحديد أعداد الناخبين وتوزيعهم الجغرافي (International IDEA, 2020). ولا ينظر الباحثون إلى السجل الانتخابي بوصفه مجرد قائمة تتضمن أسماء المواطنين، بل يعدونه نظاماً إدارياً وتنظيمياً متكاملاً يهدف إلى ضمان حق المشاركة السياسية لجميع المواطنين المؤهلين ومنع حالات التصويت غير المشروع أو المكرر. ولهذا السبب فإن دقة البيانات الواردة في السجل الانتخابي وحداثتها وشموليتها تمثل عوامل أساسية في ضمان نزاهة العملية الانتخابية وفاعلية إدارتها (James, 2019).

وفي العراق لا تعتمد عملية تحديث سجل الناخبين على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فقط، بل تستفيد كذلك من قواعد بيانات عدد من المؤسسات الحكومية، ومن أبرزها قاعدة بيانات البطاقة التموينية التابعة لوزارة التجارة، لما تتضمنه من معلومات تتعلق بأماكن إقامة الأسر وتوزيعها الجغرافي. وتسهم هذه البيانات في دعم عمليات التخطيط لتوزيع مراكز ومحطات الاقتراع بما يتناسب مع الكثافة السكانية، فضلاً عن استخدامها بوصفها مصدراً مساعداً عند مراجعة بعض البيانات السكانية، مع بقاء السجل البايومتري للمفوضية المرجع الرسمي للناخبين.

كما تعتمد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عند إعداد الخطة الخاصة بتوزيع مراكز الاقتراع على عدد من قواعد البيانات الحكومية الموثوقة، منها بيانات وزارة التجارة ووزارة التخطيط ووزارة الداخلية، فضلاً عن البيانات البايومترية الخاصة بالمفوضية، وذلك لضمان توزيع مراكز الاقتراع بصورة تحقق سهولة وصول الناخبين إليها وتنسجم مع التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية لكل منطقة.

وقد شهدت العقود الأخيرة تطورات كبيرة في أنظمة تسجيل الناخبين نتيجة التقدم التقني والتحول نحو الإدارة الإلكترونية للبيانات. فبعد أن كانت العديد من الدول تعتمد على السجلات الورقية التقليدية، أصبحت تعتمد على قواعد بيانات إلكترونية مترابطة يتم تحديثها بصورة مستمرة وربطها في كثير من الأحيان بالسجلات المدنية الرسمية. وقد أسهم هذا التطور في تقليل نسبة الأخطاء البشرية وتحسين كفاءة إدارة العملية الانتخابية، فضلاً عن تسهيل عمليات التدقيق والتحقق من صحة البيانات. ومع ذلك، فإن التطور التكنولوجي لم يلغِ المخاوف المرتبطة بإدارة السجلات الانتخابية، بل أوجد تحديات جديدة تتعلق بحماية البيانات وضمان عدم تعرضها للاختراق أو التلاعب أو الاستخدام غير المشروع (Norris, 2014).

وتبرز أهمية سجلات الناخبين من خلال دورها المحوري في حماية حق المواطنين في المشاركة السياسية، إذ إن وجود سجل انتخابي دقيق ومحدث يضمن إدراج جميع المواطنين المؤهلين قانونياً للتصويت، كما يسهم في منع التصويت المزدوج أو التصويت من قبل أشخاص غير مؤهلين للمشاركة في الانتخابات. كذلك يساعد السجل الانتخابي في التخطيط الإداري السليم للعملية الانتخابية من خلال تحديد أعداد الناخبين وتوزيعهم الجغرافي وتوفير البيانات اللازمة لإدارة المراكز الانتخابية. والأهم من ذلك أن سلامة السجل الانتخابي تعزز ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية وتدعم شرعية النتائج التي تفرزها الانتخابات (International IDEA, 2020) .

وفي المقابل، فإن التلاعب في سجلات الناخبين يعد من أكثر القضايا حساسية في الدراسات الانتخابية المعاصرة، لما يترتب عليه من آثار سياسية واجتماعية عميقة. ويُعرف التلاعب الانتخابي بأنه مجموعة الممارسات أو الإجراءات التي تستهدف التأثير بصورة غير مشروعة في نتائج الانتخابات أو في المراحل المختلفة المرتبطة بها بما يخدم مصالح سياسية أو فئوية معينة(Birch, 2011) . وتبدأ مظاهر التلاعب في بعض الأحيان منذ مرحلة إعداد السجل الانتخابي، إذ يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة تتمثل في إدراج أسماء غير مؤهلة قانونياً للمشاركة في الانتخابات أو تكرار تسجيل بعض الناخبين أكثر من مرة أو حذف أسماء ناخبين مؤهلين بصورة متعمدة أو نتيجة الإهمال الإداري، فضلاً عن استمرار أسماء الأشخاص المتوفين داخل السجل الانتخابي نتيجة ضعف إجراءات التحديث والمتابعة(Lehoucq, 2003) .

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن خطورة التلاعب في السجل الانتخابي لا تقتصر على تأثيره في النتائج الانتخابية فقط، بل تمتد لتشمل تأثيراته الاجتماعية والسياسية الأوسع. فعندما يشعر المواطنون بوجود خلل أو تلاعب في البيانات الانتخابية، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع مستوى الثقة بالمؤسسات الانتخابية وانخفاض القناعة بعدالة الانتخابات، الأمر الذي ينعكس سلباً على نسب المشاركة السياسية ويؤدي إلى انتشار الشكوك بشأن شرعية النتائج الانتخابية. كما أن استمرار هذه

التصورات داخل المجتمع قد يسهم في زيادة الاستقطاب السياسي والاجتماعي وإضعاف العلاقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية (Lehoucq, 2003) .

ويرتبط موضوع سجلات الناخبين ارتباطاً وثيقاً بمفهوم النزاهة الانتخابية الذي يُعد من المفاهيم المحورية في الأدبيات السياسية المعاصرة. فالنزاهة الانتخابية تشير إلى مجموعة المعايير والإجراءات القانونية والإدارية التي تضمن إجراء الانتخابات بصورة حرة وعادلة وشفافة تعكس الإرادة الحقيقية للناخبين (Norris, 2014) ولا تقتصر النزاهة الانتخابية على يوم الاقتراع أو مرحلة فرز الأصوات، بل تشمل جميع مراحل العملية الانتخابية ابتداءً من تسجيل الناخبين وانتهاءً بإعلان النتائج النهائية والتعامل مع الطعون والشكاوى الانتخابية.

وتقوم النزاهة الانتخابية على مجموعة من المبادئ الأساسية، وفي مقدمتها الشفافية التي تعني وضوح الإجراءات الانتخابية وإمكانية متابعتها ومراقبتها من قبل المواطنين والمؤسسات المختصة ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن مبدأ الحياد الذي يقتضي عدم انحياز الجهات المشرفة على الانتخابات لأي طرف سياسي. كما ترتبط النزاهة الانتخابية بمبدأ المساواة الذي يكفل لجميع المواطنين فرصاً متكافئة للمشاركة السياسية، وبمبدأ المساءلة الذي يضمن خضوع المؤسسات الانتخابية للرقابة القانونية والمجتمعية (Norris et al., 2014) ومن هذا المنطلق أصبحت دقة سجلات الناخبين وسلامتها أحد أهم المؤشرات المستخدمة عالمياً في تقييم مستوى النزاهة الانتخابية، لأن السجل الانتخابي السليم يمثل الأساس الذي تقوم عليه بقية مراحل العملية الانتخابية.

أما الثقة المجتمعية فتُعد من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع السياسي، وتشير إلى مستوى اطمئنان الأفراد إلى المؤسسات العامة وقدرتها على أداء وظائفها بصورة عادلة وفعالة تخدم المصلحة العامة(Putnam, 2000) . ويؤكد فوكوياما أن الثقة تمثل مورداً اجتماعياً مهماً يسهم في تعزيز التعاون بين الأفراد والمؤسسات وتحقيق الاستقرار والتنمية، وأن المجتمعات التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الثقة تكون أكثر قدرة على تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي مقارنة بالمجتمعات التي تعاني من ضعف الثقة وانتشار الشكوك(Fukuyama, 1995) .

وتظهر أهمية الثقة المجتمعية بصورة واضحة في المجال الانتخابي، إذ إن اقتناع المواطنين بنزاهة الانتخابات وعدالة إجراءاتها يعد عاملاً أساسياً في تعزيز مشاركتهم السياسية وقبولهم بنتائج الانتخابات. فكلما ارتفع مستوى الثقة بالمؤسسات الانتخابية ازدادت احتمالية مشاركة المواطنين في الانتخابات والتفاعل الإيجابي مع العملية الديمقراطية، في حين يؤدي تراجع الثقة إلى انخفاض المشاركة السياسية وتنامي الاتجاهات السلبية تجاه المؤسسات الرسمية (Mishler & Rose, 2001). ولهذا السبب أصبحت الثقة بالمؤسسات الانتخابية تمثل أحد المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها الباحثون في تقييم جودة الديمقراطية ومستوى الاستقرار السياسي داخل المجتمعات.

ويمكن تفسير العلاقة بين سجلات الناخبين والنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية في ضوء عدد من المقاربات النظرية، وفي مقدمتها نظرية رأس المال الاجتماعي التي طورها بوتنام، والتي تؤكد أن الثقة تمثل أحد أهم مكونات رأس المال الاجتماعي الذي يسهم في تعزيز التعاون والاستقرار داخل المجتمع. ووفقاً لهذه النظرية فإن ثقة المواطنين بالمؤسسات الانتخابية ترتبط بدرجة كبيرة بمدى نزاهة الإجراءات التي تتبعها هذه المؤسسات، ولذلك فإن انتشار الشكوك المتعلقة بسلامة سجلات الناخبين يمكن أن يؤدي إلى تراجع مستويات الثقة بالمؤسسات العامة وانخفاض المشاركة السياسية (Putnam, 2000) .

كما يمكن تفسير هذه العلاقة في ضوء نظرية الشرعية السياسية التي ترى أن شرعية النظام السياسي تستند إلى قبول المواطنين للمؤسسات والإجراءات التي يتم من خلالها اختيار الحكام وممثلي الشعب. ويؤكد ليبست أن الثقة بالإجراءات

الانتخابية تمثل أساساً مهماً من أسس الشرعية السياسية، وأن أي تشكيك في سلامة السجلات الانتخابية أو نزاهة الانتخابات يؤدي إلى إضعاف شرعية المؤسسات المنتخبة وتقويض الثقة بها(Lipset, 1981) .

وانطلاقاً من هذه الرؤى النظرية، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة مترابطة بين المتغيرات الثلاثة المتمثلة في إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين والنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية. فكلما ارتفعت تصورات المواطنين بشأن احتمالية وجود تلاعب أو أخطاء في السجلات الانتخابية انخفض مستوى إدراكهم لنزاهة الانتخابات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تراجع الثقة بالمؤسسات الانتخابية والمؤسسات السياسية بصورة عامة. وعلى العكس من ذلك، فإن ضمان سلامة السجلات الانتخابية وشفافية إدارتها يسهم في تعزيز النزاهة الانتخابية وزيادة مستويات الثقة المجتمعية وترسيخ شرعية العملية الديمقراطية.

أنواع السجلات الانتخابية المستخدمة في العراق

تعتمد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على مجموعة من السجلات التي تتكامل فيما بينها لإدارة العملية الانتخابية وضمان دقة بيانات الناخبين، ويؤدي كل سجل وظيفة محددة ضمن مراحل التسجيل والاقتراع وإعلان النتائج.

ويتمثل أول هذه السجلات في السجل الورقي للناخبين، وهو النسخة المطبوعة التي تتضمن أسماء الناخبين المؤهلين للتصويت في كل مركز اقتراع، وتُستخدم أثناء عمليات الاعتراض والتدقيق وكذلك يوم الاقتراع للمطابقة اليدوية عند الحاجة. أما السجل الإلكتروني للناخبين فهو قاعدة البيانات المركزية التي تحتوي على المعلومات البايومترية والمدنية لجميع الناخبين، ويتم تحديثها بصورة مستمرة من خلال مراكز التسجيل.

كما تعتمد المفوضية سجل الجدار الخارجي الذي يُعلق أمام مراكز الاقتراع قبل الانتخابات لإتاحة الفرصة أمام المواطنين للتأكد من صحة بياناتهم ومراكز اقتراعهم، وتستخدم أيضاً سجل المحطة، وهو سجل خاص بكل محطة اقتراع يتضمن أسماء الناخبين الذين يحق لهم التصويت داخل تلك المحطة، وتوجد كذلك قاعدة بيانات جهاز التحقق الإلكتروني، التي تُستخدم يوم الاقتراع للتحقق من هوية الناخب ومنع التصويت المكرر.

وأخيراً اعتمدت المفوضية في السنوات الأخيرة تطبيق "أين الانتخابي" الذي يمكّن الناخب من معرفة مركز ومحطة الاقتراع الخاصة به بالاعتماد على البطاقة البايومترية، مما يسهم في تسهيل وصول الناخبين إلى أماكن الاقتراع.

تحديث سجل الناخبين

تقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتنفيذ حملات دورية لتحديث سجل الناخبين قبل كل عملية انتخابية، وتشمل هذه الحملات تسجيل الناخبين الجدد الذين بلغوا السن القانونية، وإضافة البيانات البايومترية، وتصحيح الأخطاء الواردة في البيانات الشخصية، ونقل الناخبين بين المراكز الانتخابية، فضلاً عن حذف أسماء المتوفين وفقاً للبيانات الرسمية الواردة من الجهات الحكومية المختصة. ويعد تحديث السجل الانتخابي بصورة مستمرة أحد أهم الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز نزاهة الانتخابات وتقليل احتمالات الخطأ أو التلاعب.

وتشمل عمليات تحديث سجل الناخبين أربع حالات رئيسة، تتمثل في إضافة الناخبين الجدد الذين استوفوا الشروط القانونية، وحذف أسماء المتوفين أو غير المستحقين، وتصحيح الأخطاء المتعلقة بالبيانات الشخصية، فضلاً عن تغيير مركز الاقتراع أو محل السكن وفقاً للإجراءات المعتمدة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

بعد انتهاء مرحلة تحديث سجل الناخبين تقوم المفوضية بعرض السجل الأولي أمام المواطنين، وتمنحهم مدة قانونية لتقديم الاعتراضات والطعون على البيانات المنشورة، سواء تعلق الأمر بطلب إضافة اسم، أو تصحيح البيانات، أو الاعتراض على وجود أسماء غير مستحقة. وتسهم هذه المرحلة في رفع مستوى دقة السجل الانتخابي قبل اعتماده بصورة نهائية.

التسجيل البايومتري للناخبين

شهدت الإدارة الانتخابية في العراق خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في آليات إعداد سجل الناخبين من خلال اعتماد نظام التسجيل البايومتري، الذي يُعد من أهم الوسائل التقنية الحديثة المستخدمة في تعزيز نزاهة العمليات الانتخابية والحد من حالات التلاعب أو انتحال الشخصية. ويقوم هذا النظام على تسجيل البيانات الشخصية والبيانات الحيوية (Biometric Data)للناخب، مثل بصمات الأصابع والصورة الشخصية، وربطها بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية تديرها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بما يضمن التحقق من هوية الناخب بصورة دقيقة أثناء مراحل تحديث السجل ويوم الاقتراع. (International IDEA, 2020)

ويختلف التسجيل البايومتري عن أنظمة التسجيل التقليدية في أنه لا يعتمد على المعلومات المدنية فقط، وإنما يربط بين البيانات الشخصية والخصائص الحيوية الفريدة لكل فرد، الأمر الذي يقلل بصورة كبيرة من احتمالات تكرار التسجيل أو انتحال الهوية أو التصويت بأسماء أشخاص آخرين. كما يتيح هذا النظام إمكانية التحقق الإلكتروني من شخصية الناخب عند حضوره إلى مركز الاقتراع، مما يسهم في تعزيز موثوقية العملية الانتخابية ويزيد من كفاءة إدارة السجل الانتخابي (James, 2019).

وفي العراق اعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نظام التسجيل البايومتري ضمن برنامج تطوير الإدارة الانتخابية، بهدف إنشاء سجل انتخابي أكثر دقة وشمولاً، إذ تُجرى عمليات التسجيل في مراكز مخصصة تستقبل المواطنين لتحديث بياناتهم الشخصية وإدخال معلوماتهم البايومترية، مع إصدار بطاقة بايومترية خاصة بكل ناخب. وتشمل عملية التحديث تسجيل الناخبين الجدد الذين بلغوا السن القانونية، وتصحيح البيانات الشخصية، وتغيير مركز الاقتراع عند انتقال السكن، فضلاً عن حذف أسماء المتوفين أو غير المستحقين استناداً إلى البيانات الرسمية الواردة من الجهات الحكومية المختصة، وبذلك يصبح السجل الانتخابي أكثر دقة وقابلية للتحديث المستمر (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ٢٠٢٤).

ولا تقتصر أهمية التسجيل البايومتري على الجوانب الفنية والإدارية فحسب، بل تمتد إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية، إذ يسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالإجراءات الانتخابية من خلال تقليل فرص التلاعب والتزوير، ويعزز مبدأ المساواة بين الناخبين، ويحد من ظاهرة التصويت المتكرر أو التصويت بالإنابة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نزاهة الانتخابات وقبول نتائجها. كما يمثل النظام البايومتري أحد المؤشرات التي تعتمدها المنظمات الدولية عند تقييم جودة الإدارة الانتخابية ومدى التزامها بالمعايير الديمقراطية الحديثة (Norris, 2014).

ورغم المزايا الكبيرة التي يوفرها هذا النظام، إلا أن نجاحه يعتمد على عدة عوامل، من أهمها ارتفاع نسبة تحديث البيانات البايومترية، وتوفير البنية التحتية التقنية المناسبة، واستمرار حملات التوعية لتشجيع المواطنين على مراجعة مراكز التسجيل وتحديث بياناتهم بصورة دورية. كما يتطلب وجود إجراءات صارمة لحماية البيانات الشخصية وضمان أمنها الإلكتروني، حفاظاً على خصوصية الناخبين وتعزيز ثقتهم بالمؤسسات الانتخابية.

الحملات الإعلامية الخاصة بتحديث سجل الناخبين

تحرص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قبل كل عملية انتخابية على تنفيذ حملات إعلامية وتوعوية واسعة النطاق بهدف تشجيع المواطنين على مراجعة مراكز التسجيل البايومتري وتحديث بياناتهم الانتخابية ضمن المدد الزمنية المحددة قانوناً. وتُنفذ هذه الحملات عبر وسائل الإعلام الرسمية والفضائية والإذاعات المحلية، إضافة إلى المواقع الإلكترونية الرسمية ومنصات التواصل الاجتماعي والرسائل النصية القصيرة والندوات الميدانية واللقاءات المجتمعية، فضلاً عن توزيع المنشورات والملصقات التعريفية في المؤسسات الحكومية والجامعات والمدارس والأماكن العامة. وتهدف هذه الحملات إلى تعريف المواطنين بإجراءات التسجيل والتحديث، وآلية الحصول على البطاقة البايومترية، وأماكن مراكز التسجيل، وأهمية تحديث البيانات في ضمان ممارسة الحق الانتخابي بصورة صحيحة.

وتؤدي الحملات الإعلامية دوراً مهماً في رفع مستوى الوعي الانتخابي، إذ تسهم في تصحيح المعلومات الخاطئة، والحد من انتشار الشائعات المتعلقة بسجل الناخبين، وزيادة نسبة الإقبال على تحديث البيانات، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على دقة السجل الانتخابي وتعزيز نزاهة العملية الانتخابية. وتشير الأدبيات المتخصصة إلى أن نجاح نظم التسجيل الإلكتروني لا يعتمد على التطور التقني وحده، وإنما يرتبط أيضاً بفاعلية الاتصال المؤسسي والتواصل المستمر مع المواطنين، بما يعزز الثقة بالإجراءات الانتخابية ويزيد من المشاركة السياسية (International IDEA, 2020؛ James, 2019).

البطاقة البايومترية للناخب

تُعد البطاقة البايومترية الوثيقة الرسمية التي تعتمدها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإثبات أهلية المواطن للمشاركة في الانتخابات، وتمثل إحدى أهم أدوات التحقق من هوية الناخب خلال مرحلتي تحديث السجل والاقتراع. وتحتوي البطاقة على بيانات الناخب الشخصية والرقم الانتخابي، وترتبط إلكترونياً بقاعدة البيانات البايومترية المركزية، الأمر الذي يسمح لأجهزة التحقق الإلكترونية بمطابقة بيانات حامل البطاقة مع البيانات المخزنة في النظام قبل السماح له بالإدلاء بصوته.

وقد أسهم اعتماد البطاقة البايومترية في تعزيز نزاهة الانتخابات من خلال الحد من حالات انتحال الشخصية والتصويت المتكرر، وتقليل الأخطاء المرتبطة بالسجلات الورقية، فضلاً عن تسريع إجراءات التحقق داخل محطات الاقتراع. كما أنها تمثل نسخة معتمدة من بيانات الناخب الموجودة في السجل الانتخابي، وتمكن المواطن من مراجعة معلوماته الشخصية والتأكد من صحة مركز ومحطة الاقتراع المخصصة له قبل موعد الانتخابات، الأمر الذي يقلل من المشكلات التنظيمية يوم الاقتراع.

ومن الناحية الاجتماعية، فإن البطاقة البايومترية تسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالإدارة الانتخابية، لأنها تمنحهم شعوراً بوجود نظام رقابي يعتمد على التقنيات الحديثة ويحد من فرص التلاعب في بيانات الناخبين أو استغلالها بصورة غير مشروعة. ولذلك أصبحت البطاقة البايومترية تمثل أحد أهم متطلبات تطوير الإدارة الانتخابية الحديثة، وأحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس التقدم المؤسسي في إدارة الانتخابات وفق المعايير الدولية للنزاهة والشفافية (Norris, 2014؛ International IDEA, 2020).

٣. الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة من المرتكزات العلمية الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في بناء دراسته وتحديد موقعها ضمن الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، إذ تسهم في توفير خلفية علمية رصينة حول الموضوع المدروس، وتساعد في التعرف على الاتجاهات البحثية السائدة والنتائج التي توصلت إليها الدراسات المختلفة، فضلاً عن دورها في الكشف عن الجوانب التي ما تزال بحاجة إلى المزيد من البحث والتحليل. كما تمثل الدراسات السابقة أداة مهمة لفهم طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة الحالية ومقارنتها بالنتائج التي توصل إليها الباحثون في البيئات المختلفة، الأمر الذي يعزز من القيمة العلمية للدراسة ويساعد في تفسير نتائجها بصورة أكثر دقة وموضوعية.

وقد شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بموضوع النزاهة الانتخابية وإدارة سجلات الناخبين والثقة بالمؤسسات السياسية، ولا سيما مع تنامي التحولات الديمقراطية في العديد من دول العالم، وازدياد أهمية الانتخابات بوصفها آلية أساسية لتداول السلطة وتحقيق المشاركة السياسية. وفي هذا السياق برزت مجموعة من الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت موضوع التلاعب الانتخابي وإدارة السجلات الانتخابية والثقة السياسية والثقة المجتمعية من زوايا مختلفة، وأسهمت في بناء المعرفة العلمية المتعلقة بهذه الموضوعات.

ففي إطار الدراسات الأجنبية، تُعد دراسة ليهوك (Lehoucq, 2003) من الدراسات الرائدة التي تناولت ظاهرة التزوير والتلاعب الانتخابي من خلال تحليل أسبابها وأنماطها ونتائجها السياسية والاجتماعية. وقد اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن مستنداً إلى مجموعة من التجارب الانتخابية في دول مختلفة شهدت حالات من التلاعب الانتخابي. وتوصلت الدراسة إلى أن التلاعب الانتخابي لا يقتصر على يوم الاقتراع أو مرحلة فرز الأصوات، بل يبدأ في كثير من الأحيان منذ مرحلة إعداد سجلات الناخبين، إذ إن وجود أخطاء أو إضافات غير قانونية أو حالات حذف متعمدة داخل السجل الانتخابي يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة في نتائج الانتخابات حتى قبل بدء عملية التصويت. كما أوضحت الدراسة أن انتشار الشكوك المتعلقة بسلامة السجل الانتخابي يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية ويضعف من شرعية النظام الديمقراطي واستقراره(Lehoucq, 2003) .

وفي السياق نفسه جاءت دراسة بيرش (Birch, 2011) التي تناولت أشكال الممارسات الانتخابية غير السليمة في الأنظمة الديمقراطية والانتقالية، وسعت إلى تحليل العوامل التي تؤثر في نزاهة الانتخابات ومستوى ثقة المواطنين بها. واعتمدت الدراسة على تحليل عدد كبير من المؤشرات الانتخابية والبيانات المقارنة في مجموعة من الدول، وتوصلت إلى أن ثقة المواطنين بالمؤسسات الانتخابية ترتبط بدرجة كبيرة بسلامة الإجراءات الإدارية والتنظيمية المرتبطة بالانتخابات، ولا سيما تلك المتعلقة بإدارة سجلات الناخبين. كما أشارت الدراسة إلى أن مجرد انتشار الاعتقاد بوجود أخطاء أو تجاوزات في السجل الانتخابي قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة بالعملية الانتخابية حتى في حال عدم وجود أدلة مادية مباشرة على وقوع التلاعب، وهو ما يؤكد التأثير النفسي والاجتماعي الذي تمارسه تصورات المواطنين تجاه نزاهة الانتخابات (Birch, 2011).

أما دراسة ميشلر وروز (Mishler & Rose, 2001) فقد ركزت على موضوع الثقة السياسية والعوامل المؤثرة في بنائها داخل المجتمعات التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي. واعتمد الباحثان على بيانات مسحية شملت عدداً من دول أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة، وتوصلا إلى أن الثقة بالمؤسسات السياسية ترتبط بدرجة كبيرة بمدى شفافية الإجراءات الديمقراطية ونزاهتها. كما أظهرت النتائج أن المواطنين الذين يعتقدون بوجود تجاوزات أو تلاعبات في الانتخابات تكون مستويات ثقتهم بالمؤسسات السياسية أقل بصورة ملحوظة مقارنة بالأفراد الذين ينظرون إلى الانتخابات

بوصفها عملية نزيهة وعادلة. وتبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في تأكيدها العلاقة المباشرة بين إدراك النزاهة الانتخابية ومستوى الثقة المجتمعية بالمؤسسات العامة(Mishler & Rose, 2001) .

وفي إطار الدراسات التي تناولت النزاهة الانتخابية بصورة أكثر شمولاً، قدمت نوريس (Norris, 2014) دراسة واسعة النطاق حول مفهوم النزاهة الانتخابية والعوامل المؤثرة فيها على المستوى العالمي. واستندت الدراسة إلى بيانات مشروع النزاهة الانتخابية الدولي الذي شمل عدداً كبيراً من الدول، وأكدت نتائجها أن سلامة سجلات الناخبين تمثل أحد المؤشرات الرئيسة التي يتم من خلالها تقييم جودة الانتخابات ونزاهتها. كما أوضحت أن المجتمعات التي تتمتع بإجراءات انتخابية واضحة وشفافة ومستويات مرتفعة من الثقة في السجلات الانتخابية تسجل مستويات أعلى من الثقة العامة بالمؤسسات الديمقراطية مقارنة بالمجتمعات التي تسود فيها الشكوك حول دقة البيانات الانتخابية وإجراءات إدارتها. (Norris, 2014).

وفي الاتجاه ذاته جاءت دراسة جيمس (James, 2019) التي ركزت على إدارة الانتخابات من منظور مقارن، من خلال تحليل أداء المؤسسات الانتخابية في عدد من الدول المختلفة. وقد بينت الدراسة أن تطوير قواعد بيانات الناخبين واعتماد الأنظمة الإلكترونية الحديثة في تسجيل الناخبين وتحديث بياناتهم يسهم بصورة كبيرة في تقليل الأخطاء الإدارية والحد من فرص التلاعب، كما يعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات الانتخابية. وأكدت الدراسة أن الشفافية في إدارة السجل الانتخابي وتحديثه تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في بناء الثقة العامة وترسيخ شرعية العملية الانتخابية. (James, 2019)

أما على مستوى الدراسات العربية، فقد تناول الحربي (٢٠١٨) العلاقة بين الثقة السياسية والمشاركة الانتخابية لدى المواطنين، من خلال دراسة اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية واضحة بين ارتفاع مستوى الثقة بالمؤسسات العامة وزيادة معدلات المشاركة في الانتخابات، في حين أدى انخفاض الثقة بالمؤسسات إلى تراجع مستويات المشاركة السياسية وازدياد العزوف الانتخابي. وتبرز أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور المحوري الذي تؤديه الثقة السياسية في تشكيل السلوك الانتخابي للمواطنين (الحربي، ٢٠١٨).

كما سعت دراسة الزبيدي (٢٠٢٠) إلى التعرف على اتجاهات المواطنين نحو نزاهة الانتخابات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من خلال استطلاع آراء المواطنين في عدد من المحافظات العراقية. وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من المواطنين تربط بين نزاهة الانتخابات وسلامة سجلات الناخبين وإجراءات تحديثها، كما أشارت إلى أن الشكوك المتعلقة بالسجل الانتخابي تؤثر بصورة مباشرة في درجة الثقة بنتائج الانتخابات وفي مستوى الرضا عن أداء المؤسسات الانتخابية (الزبيدي، ٢٠٢٠).

وفي السياق العراقي أيضاً، جاءت دراسة الساعدي (٢٠٢٢) التي هدفت إلى قياس مستوى الثقة بالمؤسسات الانتخابية في المجتمع العراقي، واعتمدت على استبانة ميدانية وزعت على عينة من المواطنين في عدد من المحافظات. وقد بينت نتائج الدراسة أن الثقة بالمؤسسات الانتخابية ترتبط بدرجة كبيرة بمدى الشفافية التي تتبعها الجهات المسؤولة عن إدارة الانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق بتحديث سجلات الناخبين وضمان دقتها. كما أظهرت النتائج أن المواطنين الذين يثقون بإجراءات التسجيل الانتخابي يمتلكون مستويات أعلى من الثقة بنتائج الانتخابات مقارنة بغيرهم (الساعدي، ٢٠٢٢).

ومن خلال تحليل الدراسات السابقة يتضح وجود اتفاق واضح بين معظم الدراسات الأجنبية والعربية على أن سلامة السجل الانتخابي تمثل أحد المرتكزات الأساسية لضمان النزاهة الانتخابية وتعزيز الثقة بالمؤسسات السياسية. كما أكدت غالبية الدراسات أن تصورات المواطنين بشأن وجود أخطاء أو تلاعبات في سجلات الناخبين تؤدي إلى انخفاض مستويات الثقة

السياسية والمجتمعية وتراجع المشاركة الانتخابية. وفي المقابل، فإن الشفافية في إدارة السجلات الانتخابية وتحديثها بصورة دقيقة ومنتظمة تسهم في تعزيز الثقة العامة وزيادة القبول بنتائج الانتخابات.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات وما قدمته من نتائج علمية قيمة، فإن معظمها ركز على البيئات الدولية أو تناول موضوع النزاهة الانتخابية والثقة السياسية بصورة عامة، في حين لم تحظ العلاقة بين إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين والثقة المجتمعية في البيئة العراقية المحلية باهتمام ميداني كافٍ، ولا سيما على مستوى المحافظات والمدن العراقية. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى معالجة هذه الفجوة العلمية من خلال دراسة ميدانية تُجرى في مركز مدينة الكوت بمحافظة واسط، وتركز على تحليل العلاقة بين إدراك المواطنين لإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وبين مستوى النزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية. كما تتميز الدراسة الحالية باعتمادها على البيانات الميدانية المباشرة المستمدة من المواطنين أنفسهم، بما يسهم في تقديم فهم أكثر دقة للواقع الاجتماعي المرتبط بالعملية الانتخابية في البيئة العراقية المحلية.

٤. إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

يمثل الجانب الميداني الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدراسات الاجتماعية في التحقق من الفرضيات والإجابة عن التساؤلات البحثية، إذ تنتقل الدراسة في هذه المرحلة من الجانب النظري إلى الواقع العملي من خلال جمع البيانات وتحليلها واستخلاص المؤشرات التي تعكس طبيعة الظاهرة المدروسة. ونظراً لأن الدراسة الحالية تسعى إلى الكشف عن إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وانعكاساتها على النزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية لدى سكان مركز مدينة الكوت، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع، وذلك لقدرته على وصف الظاهرة كما هي في الواقع وتحليل العلاقات القائمة بين متغيراتها وتفسيرها بصورة علمية دقيقة (Creswell & Creswell, 2018).

وقد تمثلت الخطوة الأولى في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، ثم تصميم أداة مناسبة لجمع البيانات تتمثل في الاستبانة، يلي ذلك التحقق من صدق الأداة وثباتها، ومن ثم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة وأهدافها.

مجتمع الدراسة وعينتها

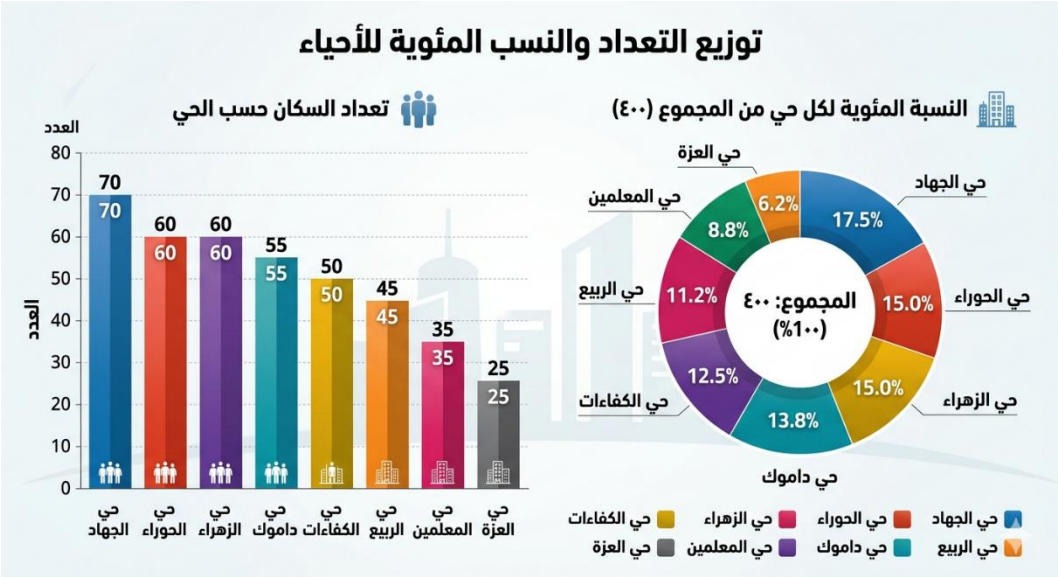
تكون مجتمع الدراسة من المواطنين المقيمين في مركز مدينة الكوت بمحافظة واسط ممن يمتلكون حق المشاركة في الانتخابات العامة، وذلك لكونهم الفئة الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة والأقدر على تقديم بيانات واقعية تتعلق بمدى الثقة بالإجراءات الانتخابية وسلامة سجلات الناخبين.

واقتصرت الدراسة الحالية على استطلاع آراء المواطنين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات في مركز مدينة الكوت، ولم تشمل موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أو موظفي مراكز الاقتراع أو المراقبين الانتخابيين، وذلك بسبب طبيعة الدراسة وارتباطها بقياس اتجاهات المواطنين والثقة المجتمعية. ويُقترح أن تتناول الدراسات المستقبلية هذه الفئات لما تمتلكه من خبرة مباشرة في إدارة السجل الانتخابي وإجراءات الاقتراع.

ولتحقيق التمثيل المناسب للفئات الاجتماعية المختلفة داخل مركز المدينة، تم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (٤٠٠) مبحوث، وهو حجم يتوافق مع المعايير الإحصائية المعتمدة في الدراسات الاجتماعية وفق نموذج كريجسي ومورغان.(Krejcie & Morgan, 1970)

ويبين الشكل (١) التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة بحسب المناطق السكنية.

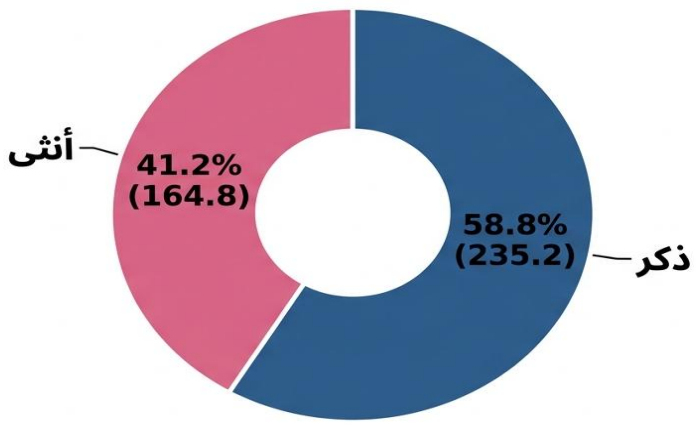
الشكل(١): توزيع أفراد العينة حسب المناطق السكنية



يتضح من الشكل (١) أن أكبر نسبة من أفراد العينة كانت من حي الجهاد بواقع (١٧.٥٪) من إجمالي العينة، تلتها منطقتا الحوراء والزهراء بنسبة متساوية بلغت (١٥٪) لكل منهما، في حين سجل حي العزة أقل نسبة بلغت (٦.٢٪). ويعكس هذا التوزيع حرص الباحث على تمثيل مختلف الأحياء السكنية في مركز مدينة الكوت بما يضمن تنوع الآراء والاتجاهات الاجتماعية والسياسية للمبحوثين. كما أن هذا التنوع الجغرافي يسهم في تعزيز القدرة التفسيرية للنتائج ويقلل من احتمالية التحيز المرتبط بمنطقة سكنية معينة.

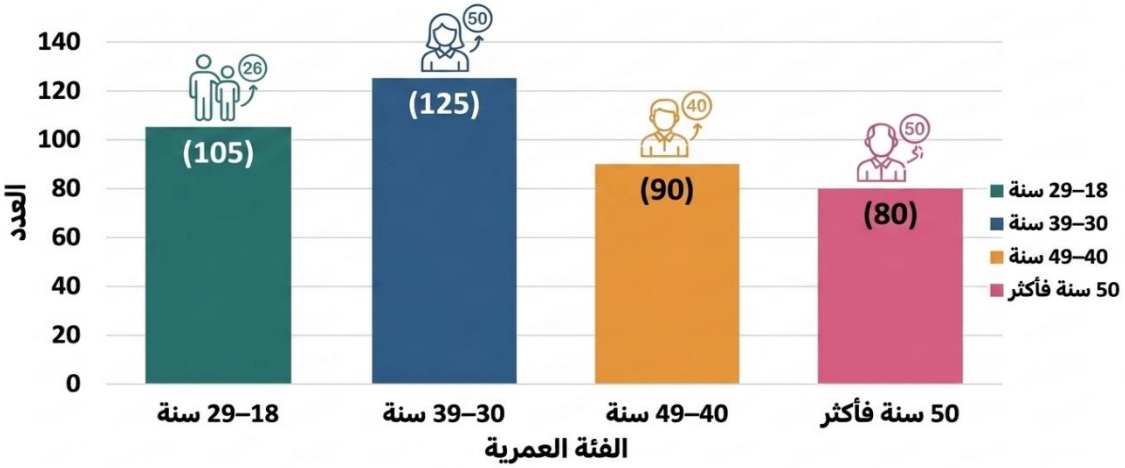
أما فيما يتعلق بالتوزيع حسب الجنس، فيوضح الشكل (٢) أن الذكور شكلوا النسبة الأكبر من العينة.

الشكل (٢): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



تشير بيانات الشكل (٢) إلى أن نسبة الذكور بلغت (٥٨.٨٪) مقابل (٤١.٢٪) للإناث. ويمكن تفسير هذا التفاوت بارتفاع مستوى الاستجابة لدى الذكور مقارنة بالإناث في الدراسات الميدانية ذات الطابع السياسي والانتخابي، فضلاً عن أن بعض الفئات النسوية قد تكون أقل ميلاً للمشاركة في الاستبانات المرتبطة بالشأن السياسي. ومع ذلك فإن نسبة الإناث تبقى مقبولة إحصائياً وتمثل شريحة مهمة من المجتمع بما يسمح بعكس وجهات نظرها في نتائج الدراسة .أما من حيث الفئات العمرية، فيوضح الشكل (٣) توزيع أفراد العينة بحسب العمر.

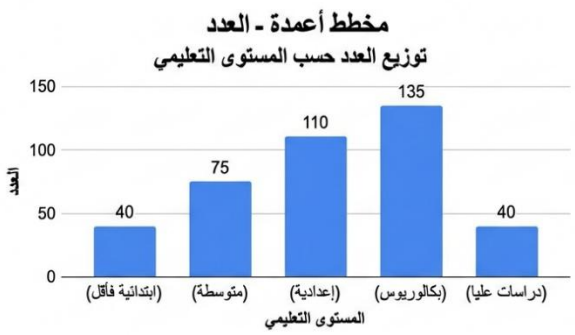
الشكل (٣): توزيع أفراد العينة حسب العمر

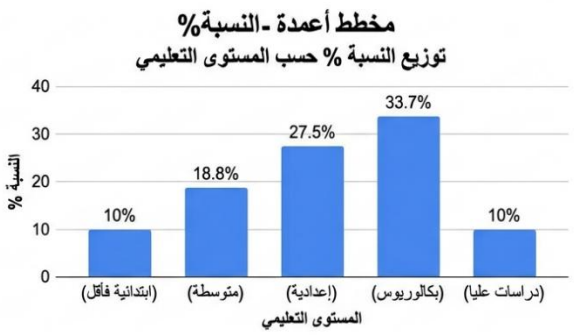


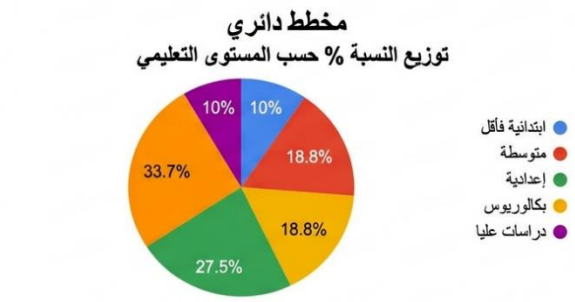
تظهر بيانات الشكل (٤) أن الفئة العمرية (٣٠–٣٩ سنة) شكلت النسبة الأكبر من العينة بنسبة (٣١.٣٪)، تليها فئة الشباب (١٨–٢٩ سنة) بنسبة (٢٦.٢٪). ويعكس ذلك ارتفاع تمثيل الفئات العمرية الأكثر نشاطاً ومشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، وهو أمر مهم في دراسة موضوع يتعلق بالانتخابات والثقة بالمؤسسات الانتخابية، لأن هذه الفئات تعد الأكثر تفاعلاً مع القضايا السياسية ومتابعة للعمليات الانتخابية.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فيوضح الشكل (٤) أن حملة شهادة البكالوريوس شكلوا النسبة الأكبر من العينة.

الشكل (٤): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي







جدول البيانات

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
ابتدائية فأقل	40	10
متوسطة	75	18.8
إعدادية	110	27.5
بكالوريوس	135	33.7
دراسات عليا	40	10
المجموع	**400**	**100**

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون مستويات تعليمية متوسطة وعالية، الأمر الذي يمنح الدراسة قدراً أكبر من الموثوقية، لأن موضوع النزاهة الانتخابية وسجلات الناخبين يتطلب مستوى من الوعي والمعرفة يساعد المبحوثين على تقديم استجابات أكثر دقة وموضوعية.

أداة الدراسة وخصائصها العلمية

اعتمدت الدراسة الحالية الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، وذلك لملاءمتها لطبيعة البحث وقدرتها على الوصول إلى عدد كبير من المبحوثين في وقت مناسب. وقد تم تصميم فقرات الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع النزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية.

وتضمنت الاستبانة أربعة محاور رئيسة شملت البيانات الديموغرافية، ومحور التلاعب في سجلات الناخبين، ومحور النزاهة الانتخابية، ومحور الثقة المجتمعية. كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات المبحوثين، حيث تراوحت الإجابات بين (أوافق بشدة) و(لا أوافق بشدة).

وللتأكد من جودة الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في علم الاجتماع والعلوم السياسية والإحصاء، كما تم حساب معامل ألفا كرونباخ للتحقق من الاتساق الداخلي لفقراتها.

جدول (١): معاملات الثبات لمحاور الدراسة

المحور	ألفا كرونباخ
التلاعب في سجلات الناخبين	0.84
النزاهة الانتخابية	0.81
الثقة المجتمعية	0.86
الثبات الكلي	0.84

تشير النتائج الواردة في جدول (١) إلى أن معاملات الثبات تراوحت بين (٠.٨١ – ٠.٨٦)، وهي قيم مرتفعة وفق المعايير الإحصائية المعتمدة، إذ تشير الأدبيات المنهجية إلى أن قيمة ألفا كرونباخ التي تتجاوز (٠.٧٠) تعد دليلاً على تمتع الأداة بدرجة جيدة من الاتساق والثبات .(Bryman, 2016) وعليه يمكن القول إن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية تسمح باستخدامها في جمع البيانات وتحليلها.

تحليل نتائج الدراسة

بعد الانتهاء من جمع الاستبانات وتفريغ البيانات إحصائياً، جرى تحليل استجابات أفراد العينة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها. وقد ركز التحليل على الكشف عن مستوى إدراك المواطنين لإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين، ومستوى تقييمهم للنزاهة الانتخابية، فضلاً عن قياس مستوى الثقة المجتمعية بالمؤسسات الانتخابية. كما تم اختبار طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات من خلال معاملات الارتباط والانحدار الخطي.

إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين

يمثل هذا المحور أحد المتغيرات الرئيسة في الدراسة الحالية، إذ يهدف إلى التعرف على تصورات المواطنين بشأن مدى احتمال وجود أخطاء أو تلاعبات أو مشكلات تنظيمية في سجلات الناخبين. ويبين جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بفقرات هذا المحور.

جدول (٢) : نتائج محور إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
وجود أخطاء في السجل الانتخابي	**4.12**	**0.88**	**مرتفع**
وجود تصورات لدى المواطنين بأن بعض بيانات سجل الناخبين قد لا تكون محدثة بصورة كاملة	**3.94**	**0.91**	**مرتفع**
إمكانية التلاعب الإلكتروني	**3.87**	**0.97**	**مرتفع**
وجود أسماء غير مستحقة	**3.79**	**1.01**	**مرتفع**
المتوسط الكلي	**3.93**	**0.94**	**مرتفع**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبانة الميدانية

يتضح من نتائج جدول (٢) أن المتوسط الحسابي الكلي لمحور إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين بلغ (٣.٩٣) بانحراف معياري مقداره (٠.٩٤)، وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى تصورات أفراد العينة بشأن وجود احتمالات قد تؤثر في سلامة السجل الانتخابي. وقد حصلت الفقرة المتعلقة بوجود أخطاء محتملة في السجل الانتخابي على أعلى متوسط حسابي بلغ (٤.١٢)، مما يعكس ارتفاع مستوى القلق لدى المبحوثين بشأن دقة بعض البيانات الانتخابية. كما بلغ متوسط الفقرة الخاصة بتصور المواطنين بأن بعض بيانات السجل قد لا تكون محدثة بصورة كاملة (٣.٩٤)، إلا أن هذه النتيجة تعبر عن اتجاهات أفراد العينة وإدراكاتهم الذاتية، ولا تعني وجود قصور فعلي في عمليات تحديث سجل الناخبين. إذ تشير البيانات الرسمية الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى أن نسبة تحديث سجل الناخبين في محافظة واسط بلغت نحو (٧٦٪) خلال آخر حملة لتحديث السجل، وهي نسبة تعكس تقدماً ملحوظاً في عمليات التحديث، إلا أن استمرار وجود نسبة من الناخبين غير المحدثة بياناتهم قد يسهم في بقاء بعض المخاوف أو التصورات المجتمعية بشأن اكتمال السجل الانتخابي. ومن ثم فإن الدراسة تميز بين الواقع الإداري الذي تعكسه الإحصاءات الرسمية، وبين الإدراك المجتمعي الذي تقيسه الاستبانة، إذ إن هدف الدراسة يتمثل في قياس اتجاهات المواطنين وليس تقييم الأداء الفني للمفوضية بصورة مباشرة.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة بيرش (Birch, 2011) التي أكدت أن مجرد وجود تصورات بوجود أخطاء أو تجاوزات في السجلات الانتخابية يؤدي إلى تراجع مستويات الثقة بالإجراءات الانتخابية. كما تنسجم مع نتائج دراسة ليهوك (Lehoucq, 2003) التي أوضحت أن مرحلة إعداد سجل الناخبين تمثل إحدى أكثر مراحل العملية الانتخابية حساسية وتأثيراً في شرعية الانتخابات.

النزاهة الانتخابية

يركز هذا المحور على قياس اتجاهات المواطنين نحو مستوى النزاهة والشفافية التي تتمتع بها العملية الانتخابية. ويعرض جدول (٣) النتائج الخاصة بهذا المحور.

جدول (٣) : نتائج محور النزاهة الانتخابية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
شفافية الإجراءات	3.21	1.03
حيادية الإدارة الانتخابية	3.15	1.00
عدالة التسجيل	3.08	1.09
نزاهة النتائج	3.01	1.12
المتوسط الكلي	3.11	1.06

تشير النتائج الواردة في جدول (٣) إلى أن المتوسط الكلي لمحور النزاهة الانتخابية بلغ (٣.١١)، وهو يقع ضمن المستوى المتوسط. ويعني ذلك أن أفراد العينة لا يمتلكون ثقة مرتفعة بشكل كامل بنزاهة الانتخابات، وفي الوقت نفسه لا يعبرون عن موقف سلبي حاد تجاهها، وإنما تتسم اتجاهاتهم بدرجة من الحذر والشك النسبي.

وتبين النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان لفقرة شفافية الإجراءات الانتخابية حيث بلغ (٣.٢١)، وهو ما يشير إلى أن المبحوثين ينظرون إلى بعض جوانب العملية الانتخابية على أنها تتسم بدرجة معقولة من الوضوح والشفافية. في المقابل جاءت فقرة نزاهة النتائج الانتخابية في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (٣.٠١)، الأمر الذي يعكس وجود تردد أو شك لدى المواطنين بشأن مدى دقة النتائج النهائية للانتخابات.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة ترتبط بصورة مباشرة بما تم التوصل إليه في المحور السابق، إذ إن ارتفاع مستوى الشك في سجلات الناخبين ينعكس تلقائياً على مستوى الثقة بالنزاهة الانتخابية. وهذا ما أكدته دراسة نوريس (Norris, 2014) التي أشارت إلى أن سلامة السجل الانتخابي تمثل أحد أهم المؤشرات المستخدمة عالمياً لتقييم نزاهة الانتخابات.

الثقة المجتمعية

يهدف هذا المحور إلى قياس مستوى الثقة التي يمنحها المواطنون للمؤسسات الانتخابية وللعملية الديمقراطية بصورة عامة.

جدول (٤) : نتائج محور الثقة المجتمعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الثقة بنتائج الانتخابات	2.98	1.05
الثقة بالمفوضية	3.02	1.08
المشاركة المستقبلية	3.15	0.95
الشعور بتأثير الصوت الانتخابي	3.11	1.01
المتوسط الكلي	3.07	1.02

يتضح من نتائج جدول (٤) أن المتوسط الحسابي الكلي لمحور الثقة المجتمعية بلغ (٣.٠٧) بانحراف معياري مقداره (١.٠٢)، وهو ما يشير إلى أن مستوى الثقة المجتمعية لدى أفراد العينة جاء بدرجة متوسطة. وتعكس هذه النتيجة وجود تباين واضح في اتجاهات المواطنين نحو المؤسسات الانتخابية والعملية الانتخابية بصورة عامة، إذ إن غالبية أفراد العينة لم يُظهروا مستويات مرتفعة من الثقة، وفي الوقت نفسه لم تتجه آراؤهم إلى مستوى منخفض جداً، الأمر الذي يعكس حالة من الحذر والترقب في تقييمهم للإجراءات الانتخابية.

وقد جاءت فقرة المشاركة المستقبلية في الانتخابات في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣.١٥) وانحراف معياري (٠.٩٥)، مما يدل على أن أفراد العينة ما زالوا يمتلكون رغبة نسبية في المشاركة بالانتخابات المقبلة، وهو ما يمكن تفسيره باستمرار إدراك المواطنين لأهمية المشاركة السياسية بوصفها حقاً دستورياً وأداة للتأثير في عملية صنع القرار، على الرغم من وجود بعض الملاحظات المتعلقة بالإجراءات الانتخابية. وتشير هذه النتيجة إلى أن انخفاض الثقة لا يعني بالضرورة العزوف الكامل عن المشاركة، وإنما يعكس رغبة المواطنين في رؤية إجراءات انتخابية أكثر شفافية وعدالة تعزز من قناعتهم بفاعلية العملية الديمقراطية.

أما فقرة الشعور بتأثير الصوت الانتخابي فقد سجلت متوسطاً حسابياً بلغ (٣.١١) بانحراف معياري (١.٠١)، وهو ما يعكس إدراكاً متوسطاً لدى المبحوثين لأهمية أصواتهم في تحديد نتائج الانتخابات. ويمكن تفسير ذلك بأن المواطنين ما زالوا ينظرون إلى التصويت باعتباره وسيلة للتغيير السياسي، إلا أن هذا الإدراك يتأثر بدرجة الثقة بالإدارة الانتخابية ومدى اقتناعهم بنزاهة الإجراءات المتبعة، وهو ما يجعل تأثير الصوت الانتخابي مرتبطاً بصورة مباشرة بسلامة البيئة الانتخابية.

في المقابل، جاءت فقرة الثقة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٢) وانحراف معياري (١.٠٨)، وهي نتيجة تعكس مستوى متوسطاً من الثقة بالمؤسسة المسؤولة عن إدارة الانتخابات. وقد يُعزى ذلك إلى وجود تباين في تقييم المواطنين لأداء المفوضية، إذ يرى بعضهم أن اعتماد التقنيات الحديثة، ومنها التسجيل والبطاقة البايومترية، أسهم في تطوير الإدارة الانتخابية، بينما يرى آخرون أن هناك حاجة إلى مزيد من الشفافية والإفصاح والتواصل مع المواطنين، بما يسهم في تعزيز الثقة بالإجراءات المتبعة في تحديث سجل الناخبين وإدارة العملية الانتخابية.

أما أدنى متوسط حسابي فقد سجلته فقرة الثقة بنتائج الانتخابات إذ بلغ (٢.٩٨) بانحراف معياري (١.٠٥)، وهو ما يشير إلى أن هذه الفقرة تمثل الجانب الأكثر حساسية لدى أفراد العينة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الثقة بالنتائج النهائية لا تعتمد على يوم الاقتراع فقط، وإنما تتأثر بجميع المراحل السابقة، وفي مقدمتها دقة سجل الناخبين، وشفافية عمليات التحديث، وفاعلية إجراءات التحقق الإلكتروني، ووضوح آليات إعلان النتائج. لذلك فإن أي تصورات لدى المواطنين بوجود أخطاء أو احتمالات للتلاعب في السجل الانتخابي قد تنعكس بصورة مباشرة على مستوى الثقة بالنتائج، حتى وإن لم تكن هناك أدلة مادية على وقوع مخالفات فعلية.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه Mishler and Rose (٢٠٠١) من أن الثقة بالمؤسسات الانتخابية ترتبط بدرجة اقتناع المواطنين بنزاهة الإجراءات الديمقراطية، كما تنسجم مع نتائج Norris (٢٠١٤) التي أكدت أن سلامة إدارة العملية الانتخابية تمثل أحد أهم المحددات الرئيسة لبناء الثقة العامة بالمؤسسات السياسية. كذلك تتوافق مع ما أشار إليه James (٢٠١٩) من أن تطوير الإدارة الانتخابية والاعتماد على قواعد بيانات دقيقة وأنظمة تحقق إلكترونية يسهمان في رفع مستويات الثقة، إلا أن نجاح هذه الأنظمة يتطلب تعزيز التواصل مع المواطنين وزيادة مستوى الشفافية في جميع مراحل العملية الانتخابية. كما تتفق مع نتائج الدراسات العربية، ولا سيما دراسة الزبيدي (٢٠٢٠) ودراسة الساعدي (٢٠٢٢)، اللتين بينتا أن ثقة المواطنين بالمؤسسات الانتخابية في العراق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى اطمئنانهم إلى دقة سجل الناخبين

وعدالة إجراءات تحديثه، وأن تعزيز هذه الثقة يتطلب استمرار تطوير الإدارة الانتخابية وتكثيف حملات التوعية والإفصاح عن الإجراءات الفنية والإدارية التي تتخذها المفوضية لضمان نزاهة الانتخابات.

اختبار فرضيات الدراسة

بعد الانتهاء من تحليل المتغيرات الرئيسة للدراسة، تم اختبار الفرضيات من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط.

جدول (٥) : معامل الارتباط بين التلاعب في سجلات الناخبين والثقة المجتمعية

المتغيران	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة
التلاعب في سجلات الناخبين × الثقة المجتمعية	−0.71	0.000

تشير نتائج جدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين إدراك المواطنين لإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وبين مستوى الثقة المجتمعية، إذ بلغ معامل الارتباط (−٠.٧١) عند مستوى دلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي قيمة أقل من (٠.٠٥)، مما يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية.

وتعني هذه النتيجة أنه كلما ارتفعت تصورات المواطنين بشأن احتمالية وجود تلاعب أو أخطاء في سجلات الناخبين انخفض مستوى الثقة المجتمعية بالمؤسسات الانتخابية. وتعد هذه النتيجة منسجمة مع نظرية رأس المال الاجتماعي التي ترى أن الثقة تمثل عنصراً أساسياً في استقرار المؤسسات العامة واستمرار شرعيتها(Putnam, 2000) .

جدول (٦) : نتائج تحليل الانحدار الخطي

المتغير المستقل	Beta	T	Sig
التلاعب في سجلات الناخبين	**−0.68**	**11.52**	**0.000**

توضح نتائج تحليل الانحدار الخطي أن قيمة معامل التأثير المعياري (Beta) بلغت (−٠.٦٨)، وهي قيمة مرتفعة نسبياً تشير إلى أن التلاعب في سجلات الناخبين يمثل متغيراً مؤثراً بدرجة كبيرة في تفسير التغيرات الحاصلة في مستوى الثقة المجتمعية. كما بلغت قيمة (T) المحسوبة (١١.٥٢) عند مستوى دلالة (٠.٠٠٠)، مما يؤكد وجود تأثير حقيقي ودال إحصائياً لهذا المتغير.

وتشير هذه النتائج إلى أن إدراك المواطنين لوجود مشكلات أو احتمالات تلاعب في السجل الانتخابي يؤدي بصورة مباشرة إلى انخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات الانتخابية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسة للدراسة. كما تدعم هذه النتيجة ما ذهبت إليه نظرية الشرعية السياسية التي تؤكد أن ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية تعتمد على مدى نزاهة الإجراءات التي تستند إليها هذه المؤسسات في ممارسة أدوارها(Lipset, 1981) .

وبصورة عامة تكشف نتائج الدراسة الميدانية أن المواطنين في مركز مدينة الكوت يمتلكون تصورات مرتفعة نسبياً بشأن إمكانية وجود أخطاء أو تلاعبات محتملة في سجلات الناخبين، في مقابل مستويات متوسطة من الثقة بالنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية قوية بين إدراك التلاعب في سجلات الناخبين وبين الثقة المجتمعية، الأمر الذي يؤكد أن سلامة السجل الانتخابي تمثل عاملاً جوهرياً في تعزيز نزاهة الانتخابات وترسيخ الثقة بالمؤسسات الديمقراطية.

٥. مناقشة نتائج الدراسة

تُعد مرحلة مناقشة النتائج من أهم المراحل العلمية في البحث الاجتماعي، لأنها تمثل الحلقة التي يتم من خلالها الربط بين النتائج الميدانية التي توصلت إليها الدراسة وبين الأطر النظرية والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نفسه أو موضوعات قريبة منه. كما تسهم هذه المرحلة في تفسير الدلالات الاجتماعية والسياسية للنتائج والكشف عن المعاني الكامنة وراءها، بما يساعد على فهم أعمق لطبيعة الظاهرة المدروسة. وفي ضوء ذلك، سعت الدراسة الحالية إلى تفسير نتائجها المتعلقة بإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وانعكاساتها على النزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية لدى سكان مركز مدينة الكوت في محافظة واسط.

أظهرت النتائج أن أفراد العينة يمتلكون مستوى مرتفعاً من التصورات المتعلقة بإمكانية وجود أخطاء أو تلاعبات محتملة في سجلات الناخبين، وهو ما يتجسد في ارتفاع المتوسط الحسابي لمحور التلاعب في سجلات الناخبين. وتكشف هذه النتيجة عن وجود حالة من القلق المجتمعي تجاه الإجراءات المرتبطة بإعداد السجل الانتخابي وتحديثه وإدارته. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء طبيعة البيئة السياسية التي شهدها العراق خلال السنوات الماضية، حيث رافقت معظم العمليات الانتخابية نقاشات واسعة حول دقة سجلات الناخبين وآليات التحديث البايومتري وإجراءات التسجيل، فضلاً عن تداول العديد من الاتهامات والمخاوف المتعلقة بوجود أخطاء أو ثغرات في البيانات الانتخابية. ومهما يكن حجم هذه المخاوف ومدى واقعيتها، فإن تأثيرها الاجتماعي يبقى قائماً، لأن سلوك الأفراد ومواقفهم السياسية لا يتحدد فقط بالحقائق الموضوعية، بل يتأثر أيضاً بالإدراكات والتصورات التي تتشكل لديهم تجاه المؤسسات والإجراءات العامة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن المواطنين لا يقيمون نزاهة الانتخابات من خلال يوم الاقتراع فقط، وإنما ينظرون إلى العملية الانتخابية بوصفها سلسلة مترابطة من الإجراءات تبدأ من مرحلة تسجيل الناخبين. فكلما ازدادت الشكوك بشأن سلامة السجل الانتخابي تزايدت المخاوف بشأن بقية مراحل العملية الانتخابية. وهذا التفسير يتفق مع ما ذهب إليه ليهوك (Lehoucq, 2003) عندما أكد أن التلاعب الانتخابي قد يبدأ قبل الاقتراع بوقت طويل من خلال التأثير في قاعدة بيانات الناخبين، وأن مرحلة إعداد السجل الانتخابي تعد من أكثر المراحل حساسية في تحديد مصداقية الانتخابات وشرعيتها.

كما بينت النتائج أن مستوى تقييم المواطنين للنزاهة الانتخابية جاء بدرجة متوسطة، وهي نتيجة ذات دلالة مهمة لأنها تعكس وجود موقف يتسم بالحذر أكثر من كونه موقفاً إيجابياً أو سلبياً بشكل مطلق. فالمبحوثون لم يمنحوا العملية الانتخابية درجات مرتفعة من الثقة والنزاهة، لكنهم في الوقت نفسه لم يعبروا عن رفض كامل لها. ويمكن تفسير ذلك بأن المواطنين يدركون وجود جهود تبذلها المؤسسات الانتخابية لتنظيم الانتخابات وإدارتها، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية من وجهة نظرهم لتبديد الشكوك المتعلقة ببعض الإجراءات الأساسية، وفي مقدمتها إجراءات تسجيل الناخبين وتحديث بياناتهم.

وتعكس هذه النتيجة حالة من التردد السياسي التي قد تظهر في المجتمعات التي تمر بتجارب ديمقراطية متعاقبة لكنها ما تزال تواجه تحديات تتعلق ببناء الثقة المؤسسية. فالثقة بالنزاهة الانتخابية لا تتشكل من خلال النصوص القانونية وحدها، وإنما تتأثر بدرجة كبيرة بخبرات المواطنين السابقة، وبالرسائل الإعلامية المتداولة، وبقدرة المؤسسات الانتخابية على إثبات حيادها وشفافيتها بصورة مستمرة. ومن هنا يمكن القول إن التقييم المتوسط للنزاهة الانتخابية يعكس وجود فجوة بين الجهود الرسمية المبذولة وبين مستوى الثقة المجتمعية المطلوب لتحقيق الاطمئنان الكامل إلى العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بالثقة المجتمعية، أظهرت النتائج أن مستوى الثقة بالمؤسسات الانتخابية ونتائج الانتخابات جاء أيضاً بدرجة متوسطة تميل إلى الانخفاض. وتعد هذه النتيجة منطقية إذا ما قورنت بالنتائج السابقة المتعلقة بإدراك التلاعب في

سجلات الناخبين ومستوى النزاهة الانتخابية. فالثقة المجتمعية لا تتكون بمعزل عن تقييم المواطنين للإجراءات الانتخابية، بل تتأثر بصورة مباشرة بمدى اقتناعهم بعدالة هذه الإجراءات وشفافيتها. وعندما يعتقد المواطن أن السجل الانتخابي قد يحتوي على أخطاء أو ثغرات أو احتمالات للتلاعب، فإن هذا الاعتقاد ينعكس تلقائياً على مستوى ثقته بالمؤسسات المسؤولة عن إدارة الانتخابات.

كما تكشف هذه النتيجة عن وجود علاقة وثيقة بين الثقة السياسية والثقة الإجرائية. فالمواطن لا يمنح ثقته للمؤسسات الانتخابية لمجرد وجودها القانوني، بل يمنحها هذه الثقة عندما يشعر بأن الإجراءات التي تتبعها عادلة وشفافة ويمكن التحقق منها. وهذا ما أشار إليه ميشلر وروز (Mishler & Rose, 2001) عندما أوضحا أن الثقة السياسية تنشأ من تقييم المواطنين للأداء الفعلي للمؤسسات وليس من طبيعتها الشكلية فقط. وبالتالي فإن أي خلل أو شك يتعلق بالإجراءات الانتخابية يمكن أن يؤدي إلى تراجع مستويات الثقة العامة حتى وإن لم يثبت وقوع تجاوزات فعلية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين إدراك المواطنين لإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وبين مستوى الثقة المجتمعية. وتعد هذه النتيجة من أبرز النتائج التي دعمت الفرضية الرئيسة للدراسة، إذ أوضحت أن ارتفاع مستوى الشكوك المتعلقة بالسجل الانتخابي يقترن بانخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات الانتخابية. وتؤكد هذه النتيجة أن الثقة المجتمعية ليست متغيراً مستقلاً عن الإجراءات الانتخابية، وإنما هي انعكاس مباشر لتقييم المواطنين لهذه الإجراءات.

ومن الناحية النظرية، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي التي قدمها بوتنام (Putnam, 2000)، والتي تؤكد أن الثقة تمثل أحد المكونات الأساسية لرأس المال الاجتماعي الذي يربط المواطنين بالمؤسسات العامة. فكلما ازدادت درجة الثقة بالمؤسسات ارتفع مستوى التعاون والمشاركة السياسية والاستقرار الاجتماعي، بينما يؤدي تراجع الثقة إلى ضعف المشاركة وازدياد الشكوك وانتشار الاتجاهات السلبية تجاه النظام السياسي. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الشكوك المتعلقة بسجلات الناخبين لا تؤثر فقط في الانتخابات ذاتها، بل تمتد آثارها إلى العلاقة بين المواطنين والمؤسسات الديمقراطية بصورة عامة.

كما دعمت نتائج الانحدار الخطي هذا التفسير عندما أظهرت أن التلاعب في سجلات الناخبين يمثل متغيراً مؤثراً بصورة جوهرية في تفسير التغيرات الحاصلة في مستوى الثقة المجتمعية. ويعني ذلك أن سلامة السجل الانتخابي لا تعد مجرد قضية إدارية أو تقنية، بل تمثل قضية اجتماعية وسياسية ترتبط مباشرة بشرعية المؤسسات الديمقراطية واستقرارها. فكلما ازدادت كفاءة إدارة السجلات الانتخابية وشفافيتها، ارتفعت مستويات الثقة المجتمعية، والعكس صحيح.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نوريس (Norris, 2014) التي أكدت أن النزاهة الانتخابية تبدأ من سلامة السجل الانتخابي، وأن الثقة العامة بالمؤسسات الديمقراطية ترتبط بدرجة كبيرة بمدى اقتناع المواطنين بعدالة الإجراءات الانتخابية منذ مراحلها الأولى. كما تتفق مع نتائج دراسة جيمس (James, 2019) التي بينت أن تحديث قواعد بيانات الناخبين وتطوير أنظمة التسجيل الإلكتروني وتعزيز الشفافية في إدارة السجلات الانتخابية يؤدي إلى رفع مستويات الثقة العامة وتقليل احتمالات التشكيك بالعملية الانتخابية.

كما أظهرت النتائج وجود تصورات لدى أفراد العينة بشأن عدم اكتمال تحديث بعض بيانات سجل الناخبين، وهي تصورات قد تكون ناتجة عن عدم مراجعة بعض المواطنين لمراكز التسجيل أو محدودية معرفتهم بإجراءات التحديث. وتجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات الرسمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات تشير إلى وصول نسبة تحديث سجل الناخبين في

محافظة واسط إلى نحو (٧٦٪)، الأمر الذي يدل على أن هذه النتائج تعكس إدراك المواطنين أكثر مما تعكس الواقع الإداري لعمليات تحديث السجل.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الدراسة الحالية كشفت عن وجود علاقة مترابطة بين المتغيرات الثلاثة المتمثلة في إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين والنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية. فكلما ارتفعت تصورات المواطنين بشأن احتمالية التلاعب أو الأخطاء في السجلات الانتخابية انخفض مستوى تقييمهم للنزاهة الانتخابية، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الثقة المجتمعية بالمؤسسات الانتخابية. وبذلك تؤكد النتائج أن بناء الثقة بالمؤسسات الديمقراطية لا يتحقق فقط من خلال إجراء الانتخابات بصورة دورية، وإنما يتطلب توفير بيئة انتخابية تتسم بالشفافية والدقة والوضوح في جميع مراحلها، وبخاصة تلك المتعلقة بإدارة سجلات الناخبين وتحديثها ومراجعتها بصورة مستمرة.

٦.الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، وما أظهرته التحليلات الإحصائية من مؤشرات تتعلق بإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وعلاقتها بالنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية، أمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات العلمية التي تعكس طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي المرتبط بالعملية الانتخابية في مركز مدينة الكوت بمحافظة واسط.

تكشف نتائج الدراسة أن سجلات الناخبين لا تُنظر إليها من قبل المواطنين بوصفها مجرد قاعدة بيانات إدارية تستخدم لتنظيم عملية الاقتراع، بل تُعد في نظرهم أحد المؤشرات الأساسية التي يتم من خلالها الحكم على نزاهة الانتخابات ومصداقيتها. فقد أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من التصورات المتعلقة بإمكانية وجود أخطاء أو مشكلات أو احتمالات للتلاعب في السجل الانتخابي، الأمر الذي يشير إلى أن موضوع السجل الانتخابي يحتل موقعاً محورياً في تشكيل اتجاهات المواطنين نحو العملية الانتخابية بصورة عامة.

كما أظهرت الدراسة أن المواطنين يربطون بصورة مباشرة بين دقة السجل الانتخابي وبين نزاهة الانتخابات. فكلما ازدادت درجة الاطمئنان إلى سلامة البيانات الانتخابية ارتفعت درجة الثقة بالإجراءات الانتخابية ونتائجها، في حين تؤدي الشكوك المتعلقة بالسجل الانتخابي إلى تراجع تقييم المواطنين لمستوى النزاهة الانتخابية. ويشير ذلك إلى أن بناء الثقة بالانتخابات لا يبدأ من يوم التصويت أو من مرحلة إعلان النتائج، بل يبدأ منذ المراحل الأولى المتعلقة بإعداد قواعد بيانات الناخبين وتحديثها وإدارتها.

وأوضحت النتائج أن مستوى النزاهة الانتخابية من وجهة نظر المبحوثين جاء بدرجة متوسطة، وهو ما يعكس وجود حالة من الحذر في تقييم المواطنين للأداء الانتخابي. فالمواطنون لا يرفضون العملية الانتخابية بصورة مطلقة، لكنهم في الوقت نفسه لا يمنحونها مستويات مرتفعة من الثقة والاطمئنان. ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء التجارب الانتخابية السابقة والخبرات المتراكمة لدى المواطنين، التي أسهمت في تشكيل مواقفهم تجاه المؤسسات الانتخابية وآليات عملها.

ومن الاستنتاجات المهمة التي كشفت عنها الدراسة أن الثقة المجتمعية بالمؤسسات الانتخابية ما زالت تواجه تحديات حقيقية ترتبط بمدى اقتناع المواطنين بسلامة الإجراءات الانتخابية. فقد أظهرت النتائج أن مستوى الثقة بنتائج الانتخابات وبالمؤسسات المسؤولة عن إدارتها جاء بدرجة متوسطة تميل إلى الانخفاض، وهو ما يعكس وجود فجوة نسبية بين المواطنين والمؤسسات الانتخابية. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة لأن الثقة المجتمعية تُعد من المقومات الأساسية لاستقرار الأنظمة الديمقراطية واستمرارها.

كما أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين إدراك المواطنين لإمكانية التلاعب في سجلات الناخبين وبين مستوى الثقة المجتمعية. ويعني ذلك أن ارتفاع مستوى الشكوك المتعلقة بالسجل الانتخابي يؤدي بصورة مباشرة إلى انخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات الانتخابية. وتؤكد هذه النتيجة أن الثقة المجتمعية ليست ظاهرة مستقلة عن الإجراءات الإدارية والتنظيمية للانتخابات، بل تتأثر بدرجة كبيرة بمدى اقتناع المواطنين بعدالة تلك الإجراءات وشفافيتها.

وأظهرت نتائج تحليل الانحدار أن متغير التلاعب في سجلات الناخبين يمتلك قدرة تفسيرية مؤثرة في مستوى الثقة المجتمعية، وهو ما يدل على أن تحسين إدارة السجلات الانتخابية يمكن أن يسهم بصورة مباشرة في رفع مستويات الثقة بالمؤسسات الانتخابية. وتؤكد هذه النتيجة أن سلامة السجل الانتخابي لا تمثل قضية فنية أو إدارية فقط، بل تعد قضية اجتماعية وسياسية ترتبط بشرعية النظام الديمقراطي واستقرار المجتمع.

كما كشفت الدراسة أن المواطنين ينظرون إلى الشفافية باعتبارها أحد العناصر الأساسية لتعزيز الثقة بالعملية الانتخابية، إذ تبين أن وضوح الإجراءات الانتخابية وإمكانية متابعتها ومراقبتها من قبل المواطنين يسهمان في الحد من الشكوك المتعلقة بالتلاعب ويعززان الشعور بالعدالة والمساواة بين الناخبين. ولذلك فإن تعزيز الشفافية الانتخابية يمثل أحد المداخل الرئيسة لبناء الثقة المجتمعية وترسيخ ثقافة المشاركة السياسية.

وعموماً يمكن الاستنتاج أن العلاقة بين سجلات الناخبين والنزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية هي علاقة مترابطة ومتبادلة التأثير، بحيث يؤدي أي ضعف أو خلل في أحد هذه المكونات إلى التأثير في المكونات الأخرى. فسلامة السجل الانتخابي تعزز النزاهة الانتخابية، والنزاهة الانتخابية تسهم في بناء الثقة المجتمعية، والثقة المجتمعية بدورها تدعم شرعية المؤسسات الديمقراطية واستقرار النظام السياسي.

التوصيات

استناداً إلى النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في تعزيز نزاهة العملية الانتخابية ورفع مستويات الثقة المجتمعية بالمؤسسات الانتخابية.

توصي الدراسة بضرورة الاستمرار في تطوير وتحديث سجلات الناخبين بصورة دورية ومنتظمة، بما يضمن دقة البيانات الانتخابية وشموليتها وخلوها من الأخطاء المحتملة. ويُعد التحديث المستمر للبيانات أحد أهم الإجراءات الكفيلة بتقليل الشكوك المتعلقة بالسجل الانتخابي وتعزيز ثقة المواطنين بسلامة العملية الانتخابية.

كما تؤكد الدراسة أهمية تعزيز التكامل بين قواعد البيانات الانتخابية والسجلات المدنية الرسمية، بما يسمح بالتحديث التلقائي للبيانات المتعلقة بالمواليد والوفيات وتغيير محل السكن والحالة المدنية. ومن شأن هذا التكامل أن يسهم في تقليل الأخطاء الإدارية ورفع كفاءة إدارة السجل الانتخابي.

وتوصي الدراسة بزيادة مستوى الشفافية في جميع الإجراءات المرتبطة بإعداد سجلات الناخبين وتحديثها، من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بعمليات التسجيل والتحديث والتدقيق أمام المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والجهات الرقابية. فكلما ازدادت شفافية الإجراءات الانتخابية ارتفع مستوى الثقة العامة بها.

كما تبرز الحاجة إلى توسيع برامج التوعية الانتخابية التي تستهدف المواطنين، بهدف تعريفهم بآليات إعداد السجلات الانتخابية وإجراءات تحديثها وطرق الاعتراض على الأخطاء المحتملة. إذ إن ارتفاع مستوى الوعي الانتخابي يسهم في تقليل تأثير الشائعات والمعلومات غير الدقيقة التي قد تؤدي إلى انتشار الشكوك بشأن العملية الانتخابية.

وتوصي الدراسة بزيادة دور المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث والجامعات في دراسة قضايا النزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية، من خلال إجراء دراسات دورية ومسوحات ميدانية تقيس اتجاهات المواطنين وتحدد العوامل المؤثرة في مواقفهم تجاه المؤسسات الانتخابية. فالمعرفة العلمية الدقيقة تمثل أساساً مهماً لتطوير السياسات والإجراءات الانتخابية.

كما تؤكد الدراسة أهمية تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المهنية في مراقبة العمليات الانتخابية ونشر المعلومات الدقيقة والموثوقة المتعلقة بإدارة الانتخابات، بما يسهم في تعزيز الرقابة المجتمعية والحد من الشكوك المتعلقة بالتلاعب أو سوء الإدارة.

وتوصي الدراسة بضرورة تطوير البنية التقنية الخاصة بإدارة السجلات الانتخابية من خلال اعتماد أنظمة إلكترونية حديثة وآمنة، وتطبيق أعلى معايير حماية البيانات والمعلومات، بما يقلل من احتمالات الاختراق أو التلاعب ويعزز ثقة المواطنين بالأنظمة المستخدمة في إدارة الانتخابات.

ومن المهم أيضاً تعزيز التواصل المباشر بين المؤسسات الانتخابية والمواطنين من خلال إنشاء قنوات فاعلة لتلقي الشكاوى والاستفسارات المتعلقة بالسجل الانتخابي ومعالجتها بصورة سريعة وشفافة. فالتواصل الفاعل بين المؤسسة والجمهور يمثل أحد العوامل المهمة في بناء الثقة المؤسسية وتعزيز الشعور بالمشاركة.

وأخيراً توصي الدراسة بضرورة اعتماد مبدأ التقييم المستمر للعملية الانتخابية بعد كل دورة انتخابية، من خلال مراجعة الإجراءات وتحديد نقاط القوة والضعف والاستفادة من الملاحظات التي يقدمها المواطنون والمراقبون والباحثون. ومن شأن هذا النهج أن يسهم في تحسين الأداء الانتخابي بصورة مستمرة ويعزز الثقة المجتمعية بالمؤسسات الديمقراطية على المدى البعيد.

المصادر

المصادر العربية

الحربي، ع. م .(2018) .**الثقة السياسية وعلاقتها بالمشاركة الانتخابية لدى المواطنين: دراسة ميدانية** .*مجلة العلوم الاجتماعية*، ٤٦ (2)، ١١٥–١٤٨.

الزبيدي، أ. ح .(2020) .**اتجاهات المواطنين نحو نزاهة الانتخابات في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة ميدانية** .*مجلة الدراسات السياسية*، ١٢ (1)، ٥٥–٨٣.

الساعدي، م. ج .(2022) .**الثقة بالمؤسسات الانتخابية في المجتمع العراقي: دراسة تحليلية ميدانية** .*مجلة البحوث الاجتماعية*، ١٨ (3)، ٢٠١–٢٢٩.

المصادر الأجنبية

Birch, S. (2011). *Electoral malpractice*. Oxford University Press.

Bryman, A. (2016). *Social research methods* (5th ed.). Oxford University Press.

Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). Sage Publications.

Fukuyama, F. (1995). *Trust: The social virtues and the creation of prosperity*. Free Press.

International IDEA. (2020). *Voter registration in Africa: A comparative analysis*. International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

James, T. S. (2019). *Comparative electoral management: Performance, networks and instruments*. Routledge.

Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and Psychological Measurement, 30*(3), 607–610.

Lehoucq, F. E. (2003). Electoral fraud: Causes, types, and consequences. *Annual Review of Political Science, 6*, 233–256. https://doi.org/10.1146/annurev.polisci.6.121901.085655

Lipset, S. M. (1981). *Political man: The social bases of politics* (Expanded ed.). Johns Hopkins University Press.

Mishler, W., & Rose, R. (2001). What are the origins of political trust? Testing institutional and cultural theories in post-communist societies. *Comparative Political Studies, 34*(1), 30–62.

Norris, P. (2014). *Why electoral integrity matters*. Cambridge University Press.

Norris, P., Frank, R. W., & Martínez i Coma, F. (Eds.). (2014). *Advancing electoral integrity*. Oxford University Press.

Putnam, R. D. (2000). *Bowling alone: The collapse and revival of American community*. Simon & Schuster.

الوثائق والتقارير الدولية

International IDEA. (2020). *Voter registration in Africa: A comparative analysis*. Stockholm, Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

الملاحق

الملحق (١)

استبانة الدراسة

جامعة واسط

كلية الإدارة والاقتصاد

السادة المشاركون المحترمون

تحية طيبة...

يقوم الباحث بإجراء دراسة علمية بعنوان:

" امكانية التلاعب في سجلات الناخبين وانعكاساتها على النزاهة الانتخابية والثقة المجتمعية دراسة ميدانية"

وذلك استكمالاً لمتطلبات البحث العلمي. ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ووعي مجتمعي، نرجو التفضل بالإجابة عن فقرات الاستبانة بكل موضوعية ودقة. علماً أن المعلومات التي تقدمونها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

مع فائق الشكر والتقدير.

الباحث

أولاً: البيانات العامة

يرجى وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

١. الجنس

□ ذكر

□ أنثى

٢. العمر

18–29 □سنة

30–39 □سنة

40–49 □سنة

50 □سنة فأكثر

٣. المستوى التعليمي

□ ابتدائية فأقل

□ متوسطة

□ إعدادية

□ بكالوريوس

□ دراسات عليا

٤. المنطقة السكنية

□ حي الجهاد

□ حي الحوراء

□ حي الزهراء

□ حي داموك

□ حي الكفاءات

□ حي الربيع

□ حي المعلمين

□ حي العزة

ثانياً: محور إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين

يرجى تحديد درجة موافقتكم على الفقرات الآتية:

ت	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	توجد أخطاء في بعض بيانات سجل الناخبين	□	□	□	□	□
2	لا يتم تحديث بيانات الناخبين بصورة منتظمة	□	□	□	□	□
3	توجد إمكانية للتلاعب الإلكتروني في البيانات الانتخابية	□	□	□	□	□
4	قد تتضمن السجلات أسماء غير مستحقة للتصويت	□	□	□	□	□
5	توجد صعوبة في التحقق من دقة جميع بيانات الناخبين	□	□	□	□	□
6	تؤثر الأخطاء في السجل الانتخابي على عدالة الانتخابات	□	□	□	□	□
7	تزداد الشكوك الانتخابية عند ضعف تحديث البيانات	□	□	□	□	□
8	تحتاج سجلات الناخبين إلى رقابة مستمرة	□	□	□	□	□

ثالثاً: محور النزاهة الانتخابية

ت	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تتم إجراءات الانتخابات بشفافية واضحة	□	□	□	□	□
2	تتعامل الجهات الانتخابية بحيادية مع جميع المواطنين	□	□	□	□	□
3	يتم تسجيل الناخبين وفق معايير عادلة	□	□	□	□	□
4	تعكس نتائج الانتخابات إرادة الناخبين الحقيقية	□	□	□	□	□
5	توجد رقابة فعالة على الإجراءات الانتخابية	□	□	□	□	□
6	تسهم التكنولوجيا الحديثة في تعزيز النزاهة الانتخابية	□	□	□	□	□
7	تتسم عملية تحديث السجل الانتخابي بالوضوح	□	□	□	□	□
8	تتم معالجة الشكاوى الانتخابية بصورة عادلة	□	□	□	□	□

رابعاً: محور الثقة المجتمعية

ت	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	أثق بنتائج الانتخابات التي يتم الإعلان عنها	□	□	□	□	□
2	أثق بالمؤسسات المسؤولة عن إدارة الانتخابات	□	□	□	□	□
3	أشعر بأن صوتي الانتخابي له تأثير حقيقي	□	□	□	□	□
4	سأشارك في الانتخابات المقبلة	□	□	□	□	□
5	تسهم الانتخابات في تعزيز الاستقرار السياسي	□	□	□	□	□
6	أعتقد أن الانتخابات وسيلة فعالة للتغيير	□	□	□	□	□
7	أرى أن المؤسسات الانتخابية تعمل لخدمة المصلحة العامة	□	□	□	□	□
8	أشعر بالاطمئنان تجاه مستقبل العملية الانتخابية	□	□	□	□	□

الملحق (٢)

معامل الثبات (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
التلاعب في سجلات الناخبين	8	0.84
النزاهة الانتخابية	8	0.81
الثقة المجتمعية	8	0.86
الثبات الكلي	24	0.84

الملحق (٣)

التوزيع الجغرافي للعينة

المنطقة	العدد
حي الجهاد	70
حي الحوراء	60
حي الزهراء	60
حي داموك	55
حي الكفاءات	50
حي الربيع	45
حي المعلمين	35
حي العزة	25
المجموع	400

الملحق (٤)

النموذج النظري للدراسة

إمكانية التلاعب في سجلات الناخبين

⬇

النزاهة الانتخابية

⬇

الثقة المجتمعية

ويفترض النموذج أن ارتفاع إدراك المواطنين لاحتمالية التلاعب في السجل الانتخابي يؤدي إلى انخفاض مستوى إدراك النزاهة الانتخابية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى الثقة المجتمعية بالمؤسسات الانتخابية والعملية الديمقراطية بصورة عامة.